الحرب الأهلية

عمان- شاكر الجوهري:

حذر عضو بارز في اللجنة المركزية لحركة "فتح" كلاً من السلطة الوطنية الفلسطينية وحركة المقاومة الا سلامية "حماس" من مغبة الا نزلاق في المخطط الصهيوني الهادف الى اشعال حرب اهلية بين الفلسطينيين، تساعده على التخلص من التزاماته بالانسحاب من بقية اراضي الضفة الغربية وفقاً لاتفاق اوسلو الذي سبق له التحفظ عليه.

وأبلغ صخر حبش مفوض الشؤون الفكرية والدراسات في حركة "فتح" "الشرق" أنه متجه غداً (الاحد) الى قطاع غزة عبر القاهرة للعمل على احتواء الموقف المتقجر بين السلطة الفلسطينية و"حماس"، والحيلولة دون اشتعال نار الحرب الأهلية بين الفلسطينيين.

وقال حبش إنه ذاهب الى غزة لكي يساهم بما يمكن أن يقوم به الانسان من أجل ابعاد أي صاعق عن العبوة الموقوتة التي اعدها العدو الصهيوني، حيث أن هناك اخوة آخرين في اللجنة المركزية لا يستطيعون القيام بهذا الدور لأنه غير مسموح لهم الدخول الى غزة على العكس منه الذي سبق له الحصول على هوية مواطنة في منطقة الحكم الذاتي.

واعتبر المسؤول الفلسطيني البارز أن نشوب الحرب الأهلية في مرحلة التحرر الوطني يشكل انتكاسة كبرى لا يستفيد منها سوى العدو الخارجي المعادي للانسانية بأسرها، نافيا أن تكون حرباً أهلية فلسطينية تعبر عن مفاصل التقدم الحضاري والاجتماعي كما حصل في فرنسا واميركا وروسيا وغيرها من البلدان. وقال إن الذي يتابع مجريات الأمور على ساحة الوطن الفلسطيني منذ توقيع اتفاق اوسلو حتى الآن يلمس اصابع الصهاينة واسافينهم الهادفة الى ايصال الشعب الفلسطيني، في قطاع غزة بالتحديد، الى فتح الحرب الأهلية. واضاف المسؤول الفلسطيني الذي سبق له انتقاد اتفاق أوسلو بشدة ان القراءة المتأنية لهذا الاتفاق وما تبعه من اتفاقيات توضح أن الغموض والتناقض الذي احتوته هذه الاتفاقيات هي لصالح المفاوض الصهيوني وتنصله اللاحق من التزاماته دون أن يبدو ملاماً أمام العالم خاصة عندما يجد في تصريحات بعض المفاوضين الفلسطينيين ما يبرر له ذلك.

ووصف حبش ما اعتبره احجام من قبل السلطة الفلسطينية عن الاندفاع نحو تلبية رغبات ومطالب الاسرائيليين فيما يتعلق بتصفية القوى الفلسطينية المعارضة لاتفاق اوسلو باعتبارهم خارجين عن القانون والاجماع الوطني، كما صرح بذلك بعض المفاوضين الفلسطينيين، الذين وصفهم ساخراً بالافذاذ.. اعتبر موقف السلطة الفلسطينية حكيماً وعاقلاً ومتزناً كان يجب على قوى المعارضة أن تقدره بالشكل الذي يخدم مصلحة الحفاظ على السلطة الوطنية ومواجهة التزاماتها مع الحكومة الاسرائيلية من موقع الضعف. واضاف ان القيام بعمليات عسكرية أو استشهادية في مناطق تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية هو اعلان بأن هذه السلطة غير قادرة على السيطرة وفرض الأمن في مناطقها، وبالتالي يطرح الاسرائيليون السؤال: لماذا ننسحب من الضفة الغربية.. ؟ وهو السؤال الذي يغدو مشروعاً في نظر العالم..!

وأوضح المسؤول الفلسطيني: لقد قلنا مراراً وتكراراً أن المحافظة على مكتسبات السلطة الوطنية الفلسطينية وتقوية مواقفها السياسية والاقتصادية لا تتعارض مع تعبير القوى الرافضة وقيامها بعمليات نضالية حين تحقق نتائج لصالح تعزيز قوة السلطة الوطنية واضعاف الموقف الا سرائيلي. وقال: إن

الاحتلال واستمراره، والمستوطنات وتوسعها، والقدس ومحاولة فرض وقائع على الأرض بهدف تهويدها وطرد سكانها.. كل هذه قضايا وساحات نضال لا تتحمل السلطة الفلسطينية مسؤولية العمليات العسكرية التي تستهدفها شريطة ألا يتم التخطيط لها من داخل السلطة الفلسطينية أو لجوء المنفذين إلى هذه الأراضي بعد تنفيذ عملياتهم.

وفي معرض رده على سؤال عن اسباب وصول الأمور في قطاع غزة الى حافة الهاوية قال حبش أن لا مصلحة لأحد من الفلسطينيين في سقوط الشعب الفلسطيني في أتون الحرب الاهلية التي وصفها بالقذرة والمدمرة واشار الى أن السلطة الفلسطينية ستكون الخاسر الكبير من مثل هذه الحرب لأنها ستظهرها في مظهر العاجز عن فرض الأمن، في حين أن القوى الاسلامية مثل "حماس" والجهاد الاسلامي لن تربح من الحرب سوى الدمار والعار. كما نفى أن تكون الحرب الأهلية الفلسطينية في مصلحة قوى السلام الاسرائيلية حيث أن هذه القوى تريد السلام الذي يحقق للكيان الصهيوني فرصة الوجود الشرعي الأمر الذي يتطلب الاستقرار في المنطقة.

وخلص حبش الى أن "الحرب الأهلية الفلسطينية المحدودة" التي يدعو اليها مارتن انديك السفير الأميركي الذي وصفه بالليكودي لدى حكومة حزب العمل الاسرائيلي هي لمصلحة كل من يعارض قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

وبناء على ما سبق فقد أبدى المسؤول الفلسطيني تحفظه على العمليتين العسكريتين الأخيرتين لحركتي "حماس" والجهاد الاسلامي في نتساريم وكفار دوروم. لكنه رفض في الوقت ذاته اتهام حركة "حماس" بأنها تخطط من أجل اشعال حرب اهلية ملاحظاً أنها لم تتصعد للسلطة الفلسطينية في ايامها الأولى يوم كانت السلطة ضعيفة. وقال إن قاعدة "حماس" وكذلك الجهاد الاسلامي تصرفتا بحكمة في مطلع تشكيل السلطة حيث اعلنتا رفضهما للاتفاق مقرونا برفضهما كذلك الدخول في صراع دموي مع السلطة الفلسطينية لكنه لاحظ هنا ان هناك عدة جهات تتحدث باسم حركة"حماس" فهناك "حماس" الداخل التي تبدي حرصاً كبيراً على عدم الاندفاع نحو الحرب الأهلية، ويعبر عن هذا الاتجاه د.محمود الزهار، و"حماس" الخارج حيث يوجد ناطقين مرتبطين بايران واجهزة مخابرات يهمها افشال السلطة الفلسطينية ووقف مسيرة اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وفي الوقت الذي اشاد فيه حبش بحكمة السلطة الفلسطينية التي تصرفت على نحو يجنبها الوقوع في الفخ الصهيوني، الا أنه لاحظ اخفاقها في نزع فتيل القنبلة الموقوته بحيث تجعل الحوار الوطني الشامل هو السياج الأمني، وطوق السلامة الوطني الفلسطيني الذي يصون كلاً من السلطة الفلسطينية والمعارضة الفلسطينية من العبث وتلاعب اصابع المخابرات الاسرائيلية والخارجية. وقال: كان يمكن للتوافق والتنسيق بين السلطة والمعارضة في اطار منظمة التحرير والمجلس المركزي الفلسطيني أن يحول دون وصول الأصابع الشيطانية الى صواعق القنابل الموقوتة.

وفيما يتعلق بحادث الانفجار الذي وقع في شقة كانت حركة "حماس" تستخدمها" كوكر في حي الشيخ رضوان، وهو الانفجار الذي أدى الى استشهاد كمال كحيل أحد القادة البارزين لحركة المقاومة الاسلامية أعرب حبش عن اعتقاده بأن هذا الانفجار ربما يكون وقع نتيجة أحد احتمالين:

<u>الأول</u>: وهو ما يرجحه بنسبة كبيرة، بفعل عملاء اسرائيليين وذلك بهدف قتل العناصر الفاعلة في "حماس" وتفجير الحرب الأهلية الفلسطينية.

الثاني: انفجار العبوة عن طريق الخطأ اثناء قيام عناصر "حماس" بتركيبها .

ووجه حبش انتقادات شديدة للناطقين باسم "حماس" في الخارج الذين سارعوا الى اتهام السلطة الفلسطينية بالوقوف وراء الانفجار وقال ان هذه الاتهامات تصب في اتجاه المخطط الصهيوني الهادف لاشعال الحرب الأهلية الفلسطينية .

وهنا كشف حبش لأول مرة عن ان عملاء اسرائيل هم الذين اشعلوا نار الفتنة في يوم الجمعة الدامي الذي استهدف المصلين في مسجد فلسطين في شهر يناير الماضي وراح ضحيته اربعة عشر فلسطينيا. وقال المسؤول الفلسطيني ان تقريراً قدم للاجتماع الأخير للجنة المركزية لحركة "فتح" الذي عقد في تونس منتصف مارس الماضي كشف عن أن أجهزة السلطة الفلسطينية تعتقل ستة من العملاء الذين نفذوا ذلك المخطط باطلاقهم النار في الاتجاهين بهدف اشعال نار الحرب الأهلية وطالب حبش أن تبادر محكمة أمن الدولة الفلسطينية الى محاكمة هؤلاء العملاء الستة بشكل علني لفضح المخطط الاسرائيلي، وردع الأعداد الكبيرة من العملاء الذين لم يتم اكتشافهم بعد، وقبل أن يشعلوا فتنة جديدة .

وأكد المسؤول الفلسطيني ان الظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية في قطاع غزة ساعدت اسرائيل على اسقاط العديد من العملاء بعضهم اعضاء في مختلف الفصائل الفلسطينية، بما في ذلك فصائل المعارضة واعرب عن خشيته من أن تتمكن الأجهزة الاسرائيلية من أن تسقط بعض كوادر السلطة الفلسطينية لارغامهم على التعامل معها. وقال عندما يتم التركيز على ايجاد عميل سيتم العثور عليه، معيداً الى الاذهان أن المخابرات السوفياتية سبق لها ان نجحت في تجنيد أحد نواب بن غوريون مؤسس اسرائيل وأول رئيس وزراء لها.

وعاد حبش الى التركيز على وجود أكثر من جهة تتحدث باسم "حماس" وقال ان هذا الأمر كان موجوداً في حركة "فتح" في فترة سابقة حيث كانت أكثر من جهة تقوم باصدار البيانات مما اضطره هو شخصياً لأن يعلن ذات مرة أن البيانات التي يصدرها "صقور فتح" لا تعبر عن مواقف ووجهات نظر الحركة .

ودافع المسؤول الفلسطيني عن فكرة التعددية السياسية داخل مناطق السلطة الفلسطينية، ولم يعترض على مبدأ التداول السلمي للسلطة. وقال إذا كانت حركة "فتح" تشكل التنظيم القائد في السلطة الفلسطينية وفي منظمة التحرير فانها حققت ذلك عبر نضالها الوطني الديمقراطي، مؤكداً أن الوصول الى هذا الموقع حق مشروع لكل فصيل، ولكن عبر ذات الطريق الديمقراطي. أما ان تلجأ أي قوة أو فصيل الى العمل للوصول الى السلطة عبر الخروج عن خيمة منظمة التحرير، والاستقواء على الشعب الفلسطيني بالعوامل والقوى الخارجية، فهذا أمر مرفوض.

وقياساً على ذلك استطرد قائلاً إن أي محاولة من القوى الاسلامية لاضعاف السلطة الفلسطينية وتدميرها لن تمكنها من أن تصبح السلطة البديلة. كما أن بعض اركان السلطة الذين يعتقدون انهم بالقضاء على حركة "حماس" والجهاد الاسلامي وقوى المعارضة الأخرى سيتمكنون من فرض سلطتهم على باقي الضفة الغربية هم واهمون واسرى فخ الخداع الصهيوني ونواياه المبيتة ضد الوجود الفلسطيني المستقل.

ومع قناعته بضرورة تنظيم حمل السلاح، أبدي حبش تحفظه على قرار السلطة الفلسطينية نزع

السلاح في مرحلة التحرر الوطني. ولاحظ أن فوضى السلاح وغابة البنادق التي كان يمكن السيطرة عليها في المراحل النضالية الفلسطينية وفي ظل الديمقراطية يعود الى أن هذه البنادق كانت كلها موجهة ضد العدو الصهيوني.. أما الحالة في قطاع غزة الآن فإنها مختلفة عما كان عليه الحال في لبنان. وقال ان العدو الصهيوني نشر السلاح في قطاع غزة عشية وخلال قيام السلطة الفلسطينية بشكل مضاعف عما كان عليه الحال اثناء الانتفاضة في مرحلة ما قبل اتفاق اوسلو. ومع هذا فإنه يرى ان الحديث عن جمع الأسلحة وكأنها عملية حصاد لسنابل اينعت وقد حان قطافها هو أمر مخادع للنفس، وقد يدخل السلطة الفلسطينية في دوامة اشتباكات تكون مقدمة للاقتتال الفلسطيني-الفلسطيني، خاصة وأن عملاء اسرائيل جاهزون لافتعال اسباب الحرب الأهلية والبدء باطلاق النار على كل الجهات.

وخلص حبش من مناقشة مسألة حيازة السلاح الى طرح شعار الحفاظ على السلاح في مناطق السلطة الفلسطينية على ان تكون كل البنادق موجهة لحماية الحلم الفلسطيني في اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. وذلك لمواجهة السياسة الاسرائيلية التي تتعامل مع منظمة التحرير بهدف تحويلها الى جثة متآكلة والاستفراد بالسلطة واغراقها في الرمال الصهيونية المتحركة لتضمن تحويلها الى اداة قمعية للشعب الفلسطيني، وتصبح شرطتها اشبه بقوات انطوان لحد في جنوب لبنان، واعتبر حبش الوعي الوطني الذي يتمتع به المقاتل الفلسطيني الذي يشكل نواة الشرطة والأمن الوطني، الضمانة الأكيدة التي ستفشل المشروع الصهيوني. واضاف ان تمسك السلطة الفلسطينية بكونها تشكل رأس الرمح المتوهج لمنظمة التحرير الفلسطينية ووجهها الفلسطيني الوطني المكافح، وبعمقها القومي العربي، وببعدها النضالي العالمي هو الضمانة التي سترد كيد الأعداء الى نحورهم. وبهذا سنفرض على حكومة اسرائيل الالتزام بتعهداتها اذا كانت تسعى حقاً نحو السلام الشامل الذي به فقط يمكن أن يتحقق الأمن.

واكد حبش ان موقف حركة "فتح" في الوطن والشتات يمثل صمام الأمان لحماية السلطة الفلسطينية من أية نزعة تبرز لدى بعض اعضائها نحو ضرب روح التعددية السياسية والديمقراطية الوطنية، وكذلك كبح جماح أي قوة تعارض بوسائل غير ديمقراطية.

واعرب حبش عن التطلع الى تنفيذ ما قررته اللجنة المركزية لحركة "فتح" في اجتماعها الأخير بتونس بشأن تعميق الحوار الوطني في الوطن وفي الشتات، ذلك أن مسؤولية حركة "فتح" لا تقف عند حد الحفاظ على ذاتها وعلى مكتسباتها، وانما الحفاظ على كل القوى والمنظمات والفصائل الفلسطينية الملتزمة بالاطار الوطني المعادي للاحتلال والهادف الى تحقيق الاستقلال الوطني واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

وعلى ذلك يرى المسؤول الفلسطيني أن الحوار مع حركة "حماس" بات الان ملحاً أكثر. وقال المفروض أن يتعزز الحوار الان بأسرع ما يمكن. وفي تقديري أن الكادر الفتحاوي مفروض أن يتحد الآن على ارض الوطن حتى يلعب دوراً اساسياً في منع امكانية دخول العدو الى تحقيق فتنة، وبالتالي حماية اهلنا. سواء في "فتح" أو في تنظيمات الرفض أو القبول من الوقوع في مثل هذا المأزق، وذلك أن مأزق الحرب الأهلية مدمر للجميع ولا يستطيع أن ينتصر فيه أي طرف على الآخر.

ونفى حبش ان يكون قد اتخذ قرار بالغاء الاجتماع الذي كان مقرراً عقده في العاشر من مارس الماضي بين فاروق القدومي أمين سر اللجنة المركزية لحركة "فتح" والدكتور موسى أبو مرزوق رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، أو أن يكون ياسر عرفات وراء الغاء هذا الاجتماع. وقال كل ما في

الأمر أن اجتماعات مركزية "فتح" تأجلت من الخامس من مارس الى الخامس عشر منه. والآن يفترض أن يتم اللقاء باسرع وقت ممكن. كما أن مركزية "فتح" شكلت من بين اعضائها لجنة للحوار الوطني برئاسة سليم الزعنون وهاني الحسن لاجراء حوار وطني شامل مع مختلف الفصائل الفلسطينية. لكنه فيما يخص "حماس" قال حبش إن الحوار يجب أن يتم مع تنظيم الداخل لا قيادات الخارج. يجب أن يكون مع الناس فوق الأرض مع احترامي للذين في الخارج، ذلك أن الذين في الداخل تستهدفهم المؤامرة اكثر من غيرهم. والمطلوب الآن ترتيب الأولويات وسحب فتيل التفجير لا التنظير.

وقال حبش إن تشكيل مركزية "فتح" لجنة للحوار الوطني لا يعني الغاء مهمة فاروق القدومي مؤكداً نفيه أن يكون عرفات قد اوقف اجتماع القدومي وأبو مرزوق. واضاف ان ما يشاع في هذا الصدد ليس إلا اقاويل مغرضة، فالذي يقرر أن يحاور هو الأخ ابو اللطف، وهو مسؤول كما هو الأخ ابو عمار.. مسؤول كل واحد مسؤول في ساحته.

ونفى حبش أن يكون ياسر عرفات قد طلب من الأردن وقف نشاط "حماس" فوق اراضيه. وقال إن الحكومة الأردنية هي التي تقرر سياستها تجاه الناس الذين يصرحون من فوق الأراضي الأردنية في ضوء حسابات الوضع الأردني نفسه. واشار الى أن الأردن مشارك في التسوية السياسية، وبالتالي فإن أي تعطيل للتسوية السياسية يمكن ان يلحق به الضرر، وهو يتخذ مواقفه في ضوء حساباته التي تأخذ ذلك في الاعتبار.

واشار الى لقاء للسفير الأردني في تل أبيب مع التلفزيون الاسرائيلي قال فيه ان الأردن هو الأردن وفلسطين هي فلسطين، ونفيه تدخل الأردن في شؤون الفلسطينيين. وقال حبش إن في تقديره أن الفلسطينيين لا يتدخلون في الشؤون الأردنية إلا بقدر ما يتدخل بعض الاردنيين في الشؤون الفلسطينية.

وفاتني أن اسأله ما إذا كان يعتبر ابراهيم غوشة ابن القدس الذي يحمل جواز سفر اردني هو فلسطيني ام أردني، ذلك أنه هو الناطق الرسمي باسم "حماس" الذي طلب منه وقف نشاطه في الأردن.